تأثير عوامل البيئة الخارجية على تطبيق الإدارة المحلية فى ليبيا

تحليل نظري

عبدالباسط محمد عبدالسلام علي

المعهد العالى للتقنيات الهندسية غريان

Abstract:

The aim of this study was to find out the effect of external environment factors on the implementation of local administration in Libya. The researcher relied on the descriptive approach in collecting data, information and analyzing, through which the researcher concluded that the factors of the external environment political, economic, social and law have effected implementation of local administration in Libya, The most important results were as follows: 1- Transition phase of the government have been extended. 2- The tribal affiliation and the disappearance of the national identity. 3. The adoption of the economic system on the public sector and the marginalization of the private sector; 4. The Local Administration Law No. (59/2012) was not implemented completely.

Keywords: external environment factors, local administration.

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير عوامل البيئة الخارجية على تطبيق الإدارة المحلية في ليبيا، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في جمع البيانات والمعلومات، والتى من خلالها توصل الباحث إلى أن عوامل البيئة الخارجية العوامل السياسية، الاقتصادية، الإجتماعية، القانونية تؤثر في تطبيق الإدارة المحلية، وكانت أهم النتائج كالتالي:1- تمدد المرحلة الإنتقالية في ليبيا، 2- الإنتماء القبلى وتغييب الهوية الوطنية، 3- إعتماد النظام الإقتصادى على القطاع العام وتهميش القطاع الخاص، 4- لم يتم تفعيل قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012م بشكل متكامل.

الكلمات المفتاحية: عوامل البيئة الخارجية، الإدارة المحلية

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

1. الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

مرت ليبيا بمراحل سياسية متعددة أثرت على نظام الإدارة المحلية وتطبيقه، حيث التغييرات التى حصلت على النظام السياسي أساساً والإدارى تباعاً، أثر سلباً على إستقرار نظام الإدارة المحلية وتحقيق أهدافه، ويتبع ذلك عوامل أخرى لها تأثير مباشر على الإدارة المحلية في ليبيا، وهى العوامل الإقتصادية التى لها دور في التمويل المحلي وإستقلال الأقاليم المحلية، أيضا العوامل الإجتماعية والديموغرافية والجغرافية وما لها من تأثير في هوية المجتمع وتوازن التقسيم الإدارى في الدولة، أيضاً العوامل القانونية ومدى تطبيق قانون الإدارة المحلية في البيئة الليبية، كذلك تأثير العوامل التاريخية من حيث الإستعمار وكيف أثر على تركيبة نظام الإدارة المحلية، وأخيراً العوامل التقنية.

1-2 مشكلة الدراسة

قد ظهرت مشكلة تدنى تطبيق الإدارة المحلية فى التقرير السنوى 2014 الصادر عن المجلس البلدى غريان والذى ينص على أنه لم يتم تفعيل بعض بنود قانون الإدارة المحلية رقم (59) و لائحته التنفيذية وعلى رأسها لائحة الرسوم المحلية المنصوص عليها فى المادة (52)، كما أن اتجاه أعمال المجالس البلدية نحو إدارة الأزمات أكثر منها فى تقديم كافة الخدمات والتنمية، الأمر الذى يتطلب دراسة العوامل المؤثر فى تطبيق الإدارة المحلية فى ليبيا.

بالإضافة إلى المحاولات فى الشرق الليبي للتحول إلى النظام الفيدرالي كذريعة للتخلص من النظام المركزي كما ذكر بأن أنصار المشروع الفيدرالى استندوا إلى تهميش المناطق الشرقية واستمرار المركزية فى إدارة شؤون البلاد كأهم مبررين لدعوتهم (بسيكرى، 2013، ص: 36).

وفي التقرير الشهرى للمنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات (فبرائر/ 2017م)، فقد دل هذا التقرير إلىأن أنشطة وفعاليات المجالس البلدية في ليبيا محدودة بسبب نقص الإمكانيات والأوضاع الأمنية والسياسية الغير مستقرة، وبناء على توصيات دراسة (على، 2016) بدراسة العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

والقانونية، بناءً على نتائج هذه الدراسة التى أظهرت تدنى تطبيق نظام الإدارة المحلية فى المنطقة الغربية من ليبيا، وبهذا تتمثل مشكلة الدراسة فى التساؤل الآتى: "**ما مدى تأثير عوامل البيئة الخارجية على تطبيق الإدارة المحلية فى ليبيا؟**".

1-3 أهمية الدراسة

نظراً لأهمية النظام اللامركزي في تقدم الدول، وضرورته في تقديم الخدمات وتحقيق التنمية، بالإضافة إلى حداثة هذا النظام في ليبيا مع مراحل التغيير التي حصلت، وصدور قانون (59) لسنة 2012 ولائحته التنفيذية، فإن أهمية الدراسة تتمثل في الآتي: 1- الأهمية العلمية: وتتمثل في إثراء هذا الجانب الذى يكاد يكون غير مدعوم بالبحث العلمي في البيئة الليبية، وذلك بعد مراجعة الهيئة القومية للبحث العلمي، 2- الأهمية العملية: وتتمثل في معرفة اسباب تدنى تطبيق الإدارة المحلية في ليبيا والعوامل المؤثرة فيها، لوضع هذا النتاج العلمي موضع التطبيق أمام أصحاب القرار.

1-4 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة عوامل البيئة الخارجية المؤثرة في تطبيق الإدارة المحلية في ليبيا، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي ما يلى: 1- معرفة العوامل السياسية المؤثرة في تطبيق الإدارة المحلية، 2- معرفة العوامل الإجتماعية المؤثرة في تطبيق الإدارة المحلية، 3- معرفة العوامل الإقتصادية المؤثرة في تطبيق الإدارة المحلية، 4- معرفة العوامل القانونية المؤثرة في تطبيق الإدارة المحلية.

1-5 فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية وهى تؤثر عوامل البيئة الخارجية المؤثرة على تطبيق الإدارة المحلية فى ليبيا، ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية: 1- تؤثر العوامل السياسية على تطبيق الإدارة المحلية؟، 2- تؤثر العوامل الإجتماعية على تطبيق الإدارة المحلية؟، 3- تؤثر العوامل الإقتصادية على تطبيق الإدارة المحلية؟، 4- تؤثر العوامل القانونية على تطبيق الإدارة المحلية.

1-6 منهجية الدراسة

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك من خلال المسح المكتبي للكتب والدوريات والتقارير وشبكة الانترنت، لتغطية أهم الموضوعات المتعلقة بعوامل البيئة الخارجية المؤثرة في تطبيق الإدارة المحلية.

1-7 الدراسات السابقة

تضمنت الدراسات السابقة عوامل البيئة الخارجية والإدارة المحلية في البيئة المحلية والإقليمية، حيث شملت الآتى:

1-7-1 دراسة (على، 2016) دور اللامركزية في تطبيق نظام الإدارة المحلية

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور اللامركزية في تطبيق نظام الإدارة المحلية بالمجالس البلدية بالمنطقة الغربية من ليبيا، وإستخدم الباحث المنهج الوصفى لوصف الظاهرة وتحليلها، كما تم جمع البيانات من عينة عنقودية بلغت (140) وحدة عينة، ومن خلال تجميع البيانات بواسطة إستبانة مغلقة تم التوصل إلى النتائج التالية: 1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اللامركزية وتطبيق الإدارة المحلية، 2- مستوى اللامركزية في المجالس البلدية مستوى متوسط، 3- واقع تطبيق الإدارة المحلية مستوى متوسط.

1-7-2 دراسة (عتيقة، 2011) بعنوان اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية دراسة تحليلية مقارنة.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى مساهمة نظم الإدارة المحلية في تحسين أوضاع الجماعات المحلية في المجتمعات المغاربية، معرفة مدى التقارب بين نظم الإدارة المحلية في الدول المغاربية وكيفية بناء نظام لامركزى موحد، الإطلاع على المفاهيم الجديدة حول اللامركزية الإدارية وأخيراً إجراء تحليل مقارن بين الدول المغاربية المبحوثة.

ومن خلال تناول الباحثة لظاهرة اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) بالتحليل والمقارنة، فإنها توصلت إلى أن النظم الإدارية المحلية يعتريها الكثير من النقائص والتحديات أدت إلى الوقوع في العجز العضوى المتمثل في العضو المنتخب من حيث الكفاءة والعجز التنظيمى من ناحية انعدام التناغم بين أعضاء المجالس الشعبية بتقديم مصالح فئوية على المصالح العامة والنقص في الموارد مما أدى إلى تدخل السلطة المركزية من خلال الرقابة الإدارية.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

1-7-3 دراسة (حافظ، 2009) نظام الإدارة المحلية والتنظيم السياسى القبلى دراسة ميدانية فى محافظة مرسى مطروح بمصر.

هدفت الدراسة إلى تحقيق هدف عام وهو التعرف على العلاقة الجدلية (التأثر والتأثير) بين القادة القبليين والقادة المحليين، وكيف تنعكس هذه العلاقة على مدى اندماج أفراد المجتمع القبلى وبخاصة الشباب في إطار المجتمع القومى، وتوصلت الباحثة فى هذه الدراسة الى الآتى:

1. رابطة القرابة لها أهمية سياسية واضحة فى قرية رأس الحكمة فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام العرفية أو عند ممارسة الأنشطة المحلية، ومن ناحية أخرى ظلت الأدوار التقليدية لرابطة القرابة قائمة فى قرية القطرانى.
2. ساهمت الانشطة المحلية فى قريتى الدراسة فى توضيح ملامح التفاضل الاجتماعى بين الجماعات القبلية القائم على معيار القوة العددية والاقتصادية فى قريتى الدراسة.
3. فيما يتعلق بدور السلطة التقليدية تجاه الضبط الاجتماعى فى مجتمعى الدراسة، بالنسبة لقرية الحكمة تبين استمرار سلطة القيادات القبلية التقليدية فى حل المنازعات، كما اتضح دورهم فى الأنشطة المحلية (كاختيار أعضاء المجلس الشعبى المحلى)، فيما يتعلق بقرية القطرانى، فمن الملاحظ استمرار الدور التقليدى للقيادات القبلية فى هذه القرية والمتمثل فى فض المنازعات بين أفراد القبيلة.
4. إن علاقة الدولة بالقبيلة لا يحكمها نمط معين، ولكن يمكن وصف الحالة التى تسود هذه العلاقة بأنها إما بين الاندماج (كالخدمات التى تم توفيرها فى قرية رأس الحكمة) والاستبعاد (كافتقار قرية القطرانى للخدمات الاساسية، ومعاناة أفراد المحافظة بشكل عام من استيلاء المسؤولين على الأراضى المملوكة بوضع اليد) وضعف دور السلطة (وهو دور أعضاء المجالس الشعبية المحلية) وهو ما انعكس على مدى اندماج أفراد المجتمع القبلى فى إطار المجتمع القومى، الأمر الذى أدى إلى تأكيد أغلبية أفراد قريتى الدراسة على أن التنظيم القبلى قد يضعف دوره كنتاج للتغيرات التى شهدها بخاصة فى مجتمع كقرية رأس الحكمة ولكن من الصعب تفكيكه بشكل تام من المرحلة الراهنة.

1-7-4 دراسة (معاوى، 2010)، الحكم المحلى الرشيد كآلية للتنمية المحلية فى الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف عند واقع السياسات التنموية المحلية في الجزائر، ضرورة تبني الحكم الرشيد على مستوى الحكم، محاولة الوصول إلى مفهوم واضح ومحدد للتسيير الجيد للحكم المحلي في الجزائر.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

وتوصل الباحث إلى أن مؤسسات الحكم المحلي بشكل عام تعاني ضعفا، سواء من ناحية الموارد البشرية الكفؤة أم الموارد المالية، كما أن عدم التكريس الفعلي لسياسة اللامركزية في الجزائر أدى إلى تقليص الحكم المحلي في المبادرة بكل استقلالية في مجال المشاريع التنموية المحلية، ضعف الثقافة التشاركية، وعدم توفر ثقافة الديمقراطية على المستوى المحلي، وضعف الترابط العمودي بين السلطات المحلية والمركزية والأفقي مع الشركاء المحليين، إضافةإلى ضعف تمثيل النساء ومحدودية مشاركتهن على المستوى المحلي، وضعف مؤسسات المجتمع المدني ومحدودية نشاطهم، وضعف مؤسسات القطاع الخاص ومحدودية الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

1-7-5 دراسة (المريخي، 2007) الادارة المحلية فى قطر (دراسة مقارنة)

تتلخص مشكلة الدراسة فى ان التجربة القطرية الحالية لا تعد من قبيل الادارة المحلية الحقيقية كصورة من صور اللامركزية الإدارية، وإنما الحاصل فى دولة قطر حالياً هو أقرب ما يكون من نظام عدم التركيز الإدارى كصورة مخففة من صور المركزية الإدارية، وذلك لأنه لا يتمتع المجلس البلدى بشخصية اعتبارية ولم يشر القانون رقم (12) لسنة 1998 إلى تمتع المجلس البلدى بالشخصية الاعتبارية، بالإضافة إلى أن قراراته تبعية لوزارة الشؤون البلدية والزراعة وليست مستقلة وبذلك لا يتمتع المجلس البلدى بسلطات تنفيذية ذاتية.

اعتبرت الباحثة أن نظام الإدارة المحلية فى قطر يقف بين اللامركزية الإدارية وعدم التركيز الإدارى، وقد خلصت إلى بعض المقترحات التى من شأنها تفعيل النظام القانونى المصرى كأحد التجارب العريقة للامركزية الإدارية فيما يتعلق بالنظام القانونى القطرى.

ويمكن التعقيب على الدراسات السابقة كالتالي:

الدراسات السابقة التى تناولت اللامركزية والإدارة المحلية لم تتناول تأثير عوامل البيئة الخارجية بشكل متكامل، فقد تناولت دراسة (المريخى، 2007) العوامل القانونية، ودراسة (حافظ، 2009) تناولت الجانب الإجتماعى، وبذلك هذه الدراسة تعتبر أشمل في تناولها لعوامل البيئة الخارجية الأربعة وهى العوامل السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والقانونية وتأثيرها في تطبيق الإدارة المحلية في ليبيا.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

2- الإطار النظري للدراسة

2-1 مفهوم الإدارة المحلية

وتعرف الإدارة المحلية بأنها أسلوب إدارى بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات صغيرة ذات مفهوم وهوية محلية تديرها هيئة تمثل الإدارة العامة، ولها موارد مالية ذاتية مرتبطة بالحكومة المركزية بقانون (حكم محلى مثلاً) لذا يعتبر بعض العلماء الإدارة المحلية طريقة من طرق الإدارة لذلك تعتبر جزء من السلطة التنفيذية مركزة على إدارة المرافق المحلية (أحمد وآخرون، 2007: 16)، ويبدأ نظام الادارة المحلية كمرحلة أولى من تقسيم الدولة إلى وحدات إدارية ذات مستويات إدارية مختلفة حسب العوامل التى تتحكم في التقسيم الادارى، وكما عرفها (عثمان، 2013، 7) هى جزء من التنظيم الإدارى للدولة، منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية بهدف فتح أبواب الإدارة أمام المواطن من أجل تلبية احتياجاته بسرعة ودقة، تتكون من هيئة منتخبة محلياً تعمل تحت إشراف السلطة المركزية.

ويلخص (المعانى وأبوفارس، 1995، 19) اشتراك مجموع من التعريفات للادارة المحلية فى الآتى:

1. وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.
2. إنشاء هيئات محلية منتخبة مهماتها إنجاز تلك المصالح.
3. إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.

ومن خلال سرد التعريفات السابقة يمكن تعريف الإدارة المحلية بأنها توزيع السلطات والمسؤوليات بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات إدارية محلية من خلال نظام إدارى يقسم الدولة إلى هيئات محلية منتخبة لها شخصية اعتبارية تمكنها من الاستقلال الإدارى والمالى، الذى يسهل على الأجهزة المحلية من إدارة مرافقها وتلبية حاجات المواطن بسرعة ودقة، كما تخضع هذه الهيئات المحلية إلى الإشراف والرقابة من قبل الإدارة المركزية.

2-2 خطوات تطبيق الادارة المحلية

وللوصول إلى تطبيق الإدارة المحلية هناك خطوات تبدأ من الدستور وتمر بالسلطات التنفيذية ومنها إلى الوحدات المحلية حيث عدد (نصرالله، 2002) خطوات تطبيق الادارة المحلية إلى ثلاثة مراحل وهى تقسيم الدولة إلى أقاليم، منح سلطات تنفيذية وتحديد العلاقة مع السلطة المركزية.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

1-2-2 تقسيم الدولة إلى اقاليم

تتكون الدولة من عناصر رئيسية ثلاثة وهى مجموعة افراد (الشعب)، اقليم وهيئة حاكمة أو سلطة (شمبش، 1996)، والأقليم يعني مساحةً معينةً أو حيزاً جغرافياً ذا خصائص طبيعية وتاريخية وبشرية "اقتصادية –اجتماعية" معينة (دياب، 2012، 57)، حيث تختلف الأقاليم عن بعضها بناءً على خصائصها، وبطبيعة هذه الخصائص فإن الدولة تقسم إلى عدة أقاليم حسب الأسلوب المتبع، ويعدد (بربر، 1996) أساليب تقسيم أقاليم الدولة إلى ثلاثة أسس، وهى الأساس الكمى، الأساس الوظيفى والأساس الطبيعى والجغرافى.

يطبق التقسيم الوظيفى لتحقيق كفاية إدارة الخدمات عن طريق إدارة كل خدمة فى النطاق الملائم لطبيعتها، ونظراً لاختلاف النطاق الملائم من خدمة لأخرى، فإنه يتم تقسيم الدولة إلى وحدات وظيفية تتعدد الخدمات المحلية، فتوجد وحدات خاصة بالتعليم وأخرى خاصة بالصحة ....وهكذا (الزغبى، 2008، 136).

التقسيم على أساس كمى بمعنى أن تقسم الدولة إلى وحدات إدارية لكل منها حجم ثابت، ويؤخذ بهذا التقسيم فى حالة الرغبة فى تحقيق المسارات المطلقة بين أحجام الوحدات المحلية ذات المستوى الواحد، أو فى حالة الرغبة فى تحقيق المساواة بينهما فى النظام الاقليمى (بربر، 1996، 8).

التقسيم الطبيعى يقوم هذا النوع من التقسيم على الاعتراف بالمجتمعات القائمة فى القرى والمدن كوحدات أساسية للحكم المحلى لأنه– فى مجال الإدارة المحلية– يتعين علينا أن نلائم الحكم المحلى للمجتمع، لا أن نلائم المجتمع لهذا النظام، ويحقق التقسيم الطبيعى قيام وحدات اجتماعية حقيقية، وينمى الولاء المحلى والانتماء المحلى، ولذا فانه يطبق فى كافة نظم الحكم المحلى (الزغبى، 2008، 137).

2-2-2 منح سلطات تنفيذية

إن من عوامل نجاح الادارة المحلية استعداد والتزام القوى السياسية لدعم قادة الوحدات المحلية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات، وتزويدهم بالسلطات والصلاحيات الإدارية التي تعينهم على القيام بوظائفهم في المحليات التي يديرون (الطعمانة، 2013، 13)، ويعنى ذلك تمتع الهيئات المحلية بالشخصية المعنوية التى لها ذمة مالية، وأهلية في الحدود التي يعينها عقد إنشائها والتي يقررها القانون، موطن وهو المكان الذي يوجد فيه مركز إدارتها ونائب يعبر عنها وحق التقاضي (ياقوت، 2011، 26).

والسلطات التنفيذية تنفذ السياسات العامة للدولة ومايصدر من قرارات وسياسات من السلطة التقريرية فى الهيئة المحلية، وتستقل السلطة التنفيذية فى الهيئات المحلية عن السلطة التنفيذية فى الدولة باعتبار أن

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

السلطة التنفيذية فى الهيئات المحلية تقع تحت سلطة مستقلة لها شخصية اعتبارية، ولها حرية اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات العامة.

وتختلف السلطة التنفيذية على حسب العوامل المؤثرة فيها من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وادارية وتاريخية، حيث هناك سلطة تنفيذية للاختصاصات المحلية على وجه الشمول، وهناك سلطة تنفيذية للاختصاصات المحلية بشكل جزئى يختلف من نظام إلى نظام آخر، ويحدد (المبيضين وآخرون، 2011) أنظمة الحكم المحلية من حيث السلطة التنفيذية بالاختصاصات الممنوحة لها فى الآتى:

1. نظام الحكم المحلى الشامل، وتقوم الوحدات المحلية بمعظم المسؤوليات والنشاطات المحلية، حتى تشمل الزراعة والصحة والأمن والتعليم والشؤون الاجتماعية.
2. النظام القائم على المشاركة، ويتم فيه توزيع الاختصاصات المحلية بين فروع الوزارات والهيئات المحلية.
3. النظام المزدوج، وفى هذا الجانب تقوم السلطات المركزية بمعظم الاختصاصات المحلية.
4. النظام الإدارى المدمج، وفيه تقوم الإدارة المركزية بكافة النشاطات عن طريق فروعها فى المحافظات والأقاليم، وتقوم الوحدات المحلية بقدر ضئيل من الاختصاصات والرقابة على الانشطة التى تقوم بها السلطات المركزية.

3-2-2 تحديد العلاقة مع السلطات المركزية

العلاقة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية علاقة رقابية إشرافية، حيث تتطلب اللامركزية نظاماً رقابياً لضبط وظائف الإدارة المحلية، وكما أفاد (نصرالله، 2002) فإن الحكومة المركزية تضطلع بتعيين الوظائف العليا مثل المحافظ والمديرين، تفسير القوانين ووضع اللوائح التنفيذية، الإذن بالصرف والرقابة المالية، تمويل المشروعات ومنح الإعانات لتغطية العجز المالى، تقديم المشورة الفنية.

وتتحقق استقلالية الهيئات المحلية بقدرتها على تحصيل الإيرادات المحلية، وهذه الإيرادات لا يمكن تحصيلها إلا بالقانون، وصرفها بموجب القانون، وما ذكره (نصرالله، 2002) من تمويل للمشروعات ومنح الإعانات، هذا إجراء استثنائى، وبدوره يحد من استقلالية الهيئات المحلية عن السلطات المركزية، أيضاً تعيين الوظائف العليا، حيث هناك بعض القوانين يتم فيها توظيف الوظائف العليا بالانتخاب لما فيه من إشراك المسؤولية بين السلطات المحلية والمواطنين، الأمر الذى يضع الهيئات المحلية بين رقابة المواطن ورقابة الدولة، وتبقى العلاقة مع السلطة المركزية هى علاقة رقابية إشرافية.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

2-3 عوامل البيئة الخارجية

البيئة الخارجية للمنظمة هى العوامل الخارجية التى لا تستطيع المنظمة التحكم فيها، مثل العوامل السياسية والإقتصادية والقانونية والإجتماعية، في حين أن البيئة الداحلية هى العوامل التى تستطيع المنظمة التحكم فيها مثل الهيكل التنظيمى والموارد المادية والموارد البشرية، وكما ذكر (البرنزجى وبن حسين، 2017) أن البيئة الخارجية تتكون من البيئة الخارجية العامة والبيئة الخارجية الخاصة، فالبيئة الخارجية العامة غير مباشرة، وهى بعيدة مثل العوامل السياسية والإجتماعية، أما البيئة الخارجية الخاصة فهى مباشرة وقريبة مثل الزبون والمنافسون والموردون.

إختلف حصر مكونات البيئة الخارجية العامة حسب نشاط المنظمة، فقد عددها (داودى، 2007) في دراسته بالعوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والطبيعية والتكنولوجية والثقافية ، ويعددها (واضح، 2014) العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والقانونية والتشريعية والتكنولوجية، فهناك بعض المنظمات إنتاجية ومنها خدمية وكل منظمة تؤثر عليها العوامل الخارجية تأثيراً متفاوتاً، فالعامل التاريخى والجغرافى والديموغرافى له نأثير على الهيئات المحلية في الدولة من حيث الهيكل السكانى وجغرافية المنطقة وتأثير الإستعمار على مراحل الإدارة المحلية، وبذلك يمكن تحديد العوامل الخارجية المؤثرة في تطبيق الإدارة المحلية بالمجالس البلدية بالعوامل السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، القانونية، الديموغرافية، الجغرافية، التاريخية والتكنولوجية.

1-3-2 العوامل السياسية

الإدارة المحلية هى مستويات إدارية فى الدولة يتم من خلالها تنفيذ السياسات العامة للدولة، ويتم من خلالها اتخاذ القرار المحلى فى اتجاه سياسات الدولة العامة، ففى البعد السياسى لها أدوار متعددة كما ذكرتها (أمينة، 2012) وتتمثل فى الآتى: 1- تدعيم النظام الديمقراطى، 2- تنمية الوعى السياسى لدى المواطنين، 3- تقوية البناء السياسي لمواجهة الأزمات والكوارث، 4- دعم الوحدة الوطنية و تحقيق التكامل القومي.

إن هذه الأدوار المناطة بالإدارة المحلية تؤثر فيها عوامل سياسية، وكما ذكرها (عتيقة، 2011)، مثلت فى الآتى: 1- القيم والمبادىء السياسية، 2- نظام الحكم والفصل بين السلطات، 3- الاستقرار السياسى

فالقيم والمبادى السياسية هى تلك الممارسات السلوكية التى ترتقى لان تكون ذات وزن كبير بين أبناء المجتمع، مثل العدل، والمساواة، الحرية، الشورى، وهذه القيم هى بدورها تدفع إلى تحقيق دور الإدارة المحلية إذا كانت إيجابية فى الواقع، فى المقابل إذا كانت هذه القيم ضعيفة فإن الولاء للسلطة المحلية سوف

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

يكون ضعيفاً وعدم تحقيق العدل والمساواة يسبب اختلاف الاتجاه نحو الاهداف العامة، وتتبلور الاهداف حول الدوائر الضيقة، وما توصلت إليه دراسة (مادي، 2014) أنه مما يزيد من الإختلافات السياسية والإجتماعية، أن المرحلة لازالت انتقالية ولم يتم تثبيت وترسيخ كلاً من نظام الإدارة المحلية ومؤسسات المجتمع المدني بصورة مستقرة قانونياً وعملياً مما يستدعي مزيداً من الجهد والدعم.

النظام السياسى فى الدولة وشكل الحكم له مساهماته فى تحقيق الإدارة المحلية، فتغيير الأنظمة من فترة إلى أخرى يسبب فى ارباك نظام الإدارة المحلية والتقسيم الإدارى فى الدولة، فى المقابل النظام السياسى عندما يكون نظاماً فاشلاً فإنه سوف يؤدى إلى فشل وظائف الإدارة المحلية والحد من تحقيق أهدافها.

وبتسليط الضوء على النظام السياسي فى ليبيا فإن التغيير السياسى يطرأ بين فترات زمنية فلم تستقر على نظام سياسى أو إدارى يسمح لها من تكوين الادارة المحلية الفعالة لها آثار ايجابية فى كل أنحاء الدولة، فمن الدولة العثمانية إلى الانتداب الايطالى، ثم الانتداب الإنجليزى الفرنسى، ومنه إلى الاستقلال والتغيرات الدستورية الدراماتيكية التى أدت إلى إرباك المشهد الإدارى فى الدولة، والشكل رقم (1) يبين التغيير فى التقسيم الادارى الذى كان مصاحباً للانتداب الاجنبي.

التقسيم الادارى في العهد الايطالى1911	التقسيم الادارى في عهد الادارات الاجنبية 1940
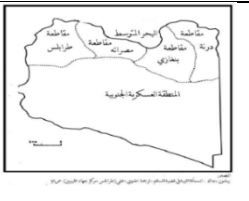	

شكل رقم 1: التقسيم الادارى لدولة ليبيا من سنة 1911 إلى 1940

المصدر: (داود وبن عمور، 2012، 1595)

ويمكن عرض التقسيم الإدارى الذى تعدد بين فترة وأخرى بصورة مطردة، حيث الجدول رقم (1) يبين التقسيم الإدغرى الذى طرأ على ليبيا من سنة 1951 حوالى أربعة عشر تقسيم، مما أثر على عدم إستقرار نظام الإدارة المحلية في ليبيا.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

الجدول رقم (1): التقسيم الإدارى في ليبيا من سنة 1951 إلى سنة 2013م

ت	التقسيم الإداري	الوحدة الإدارية المحلية	الفروع
1	1951م	ثلاث ولايات	المقاطعات – المتصرفيات – المديريات
2	1963م	10 مقاطعات	المتصرفيات-المديريات
3	1970م	10 محافظات	المتصرفيات
4	1975م	46 بلدية	الفروع البلدية
5	1979م	44 بلدية	الفروع البلدية
6	1980م	25 بلدية	الفروع البلدية
7	1984م	24 بلدية	الفروع البلدية
8	1986م	13 بلدية	الفروع البلدية
9	1990م	7 بلديات	الفروع البلدية
10	1992م	1495كومون	لا يوجد
11	1993م	297محلة شعبية	لا يوجد
12	1998م	33 شعبية	اللجنة الشعبية للمحلات
13	2011م	45 مجلس محلي	لجان تيسيريه
14	2013	99 بلدية	فروع بلدية

المصدر (عمور، 2015)

القانون رقم 59 ولائحته التنفيذية تبين المستويات الإدارية للإدارة المحلية الثلاثة وهى المحافظات، البلديات والمحلات، كما نصت عليه المادة رقم (4) من قرار رئاسة الوزراء رقم (130) لسنة 2013م. إلى تاريخه لم يصدر قرار من رئاسة الوزراء بشأن التقسيم الإدارى في ليبيا، حيث تم عمل أبحاث علمية بهذا الشأن، ويتمسك (بالروين، 2011) بالتقسيم الادارى المبنى على المحافظات، حيث يذهب إلى تقسيم ليبيا إلى خمس عشرة محافظة، بدل عشر محافظات، وذلك لتحقيق التوازن الإدارى الأمثل والفعال في كل أنحاء الوطن، كما يذهب (الكيخيا، 2013) إلى تقسيم دولة ليبيا إلى ثلاث عشرة محافظة.

كما أن الإستقرار السياسى هو بدوره عامل مهم فى تحقيق أهداف الإدارة المحلية، ويحدد (الجزار، 2013) صور عدم الإستقرار فى الكويت والدول النامية فى الآتى: 1- عدم الإستقرار الحكومى، 2- أعمال العنف السياسى، حيث التغير المتتابع والسريع للحكومة يعتبر من ظواهر عدم الإستقرار السياسى فى الدولة، أيضاً العنف السياسى المتمثل فى أعمال الشغب السياسية والإغتيالات والعنف المصاحب للعملية الانتخابية هو الآخر عامل من عوامل عدم الإستقرار السياسى.

مازال الوضع الأمنى يشكل التحدى الأبرز الذى يواجه الدولة الليبية عامة، والمشكلة الأمنية تعد من معوقات أغلب الخدمات العامة والمحلية، وتعرض بعض عمداء البلدية إلى عمليات اختطاف وهذا ما يوضحه التقرير الشهري الحكم المحلى والخدمات في ليبيا فبراير/2017م.

وبذلك فإن تعدد النظام السياسى بشكل دراماتيكى يؤثر على التقسيم الإدارى وإستقراره نحو بناء نظام إدارة محلية يواكب حركة المجتمع، أيضاً يؤثر ذلك على توزيع السلطات التنفيذية بين الأقاليم، حيث تقلب

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

النظام السياسى وما يتبع من تغير من نظام عسكرى إلى نظام مدنى، ومنه Yالى نظام مركزى أو نظام لامركزى، كما هو مبين في الجدول رقم (1).

2-3-2 العوامل الإجتماعية

العوامل الإجتماعية هى مجموعة من الظروف التى تتعلق بتكوين الجماعة وأنظمتها، والتى تساهم فى تكوين الفرد وتربيته، ويكون لها الأثر الواضح فى سلوك الفرد ومجتمعه (محمد، 2008)، فالمجتمع المحلى هو تجمعات سكانية تؤثر فى البيئة وتتأثر بالبيئة، وهذا التأثير يتجه إلى الإدارة المحلية من حيث تحقيقها وفاعليتها، ويحدد (العزام، 2007) العوامل الإجتماعية فى الآتى: 1- الثقافة، 2- الطبقة الإجتماعية، 3- الجماعات المرجعية، 4- الأسرة.

الإدارة المحلية لها عدة أدوار فى البعد الإجتماعى، حيث تمثلت فى الآتى: 1- زيادة الشعور بالانتماء إلى المجتمع، 2- تكريس المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار، 3- إحقاق العدالة الاجتماعية، 4- تعميق الثقة بالقيم الإنسانية وحقوق الإنسان(أمينة، 2012).

كما تحقق الإدارة المحلية جملة من الأهداف الإجتماعية التى تتمثل فى: 1- تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، 2- إثارة اهتمام المواطنين وحفزهم للتعاون لإدارة شؤونهم المحلية، 3- تحويل الولاء من ولاء الأسرة والعشيرة إلى ولاء للوطن والمصلحة العامة، 4- خلق شعور بوجود نوع من العدالة الاجتماعية، 5- خلق نوع من التنافس بين سكان الأقاليم المتجاورة في مجال التنمية والتطوير (عتيقة، 2011).

وتشير الإحصاءات إلى أن 90% من الليبيين يشعرون بالإنتماء إلى القبيلة وتصل نسبة القبائل فى ليبيا إلى ما يقارب (140) قبيلة ولها امتدادات جغرافية عبر الحدود وتتداخل مع عدد كبير من الدول الإفريقية (عبيد، 2011)، وتشير دراسة (إبراهيم، 2017) فى تقييم حالة السياسة الثقافية فى ليبيا أن تغييب الهوية الليبية فى الأنظمة السابقة، وطمس التنوع الثقافى والروح الوطنية حتى خرجت السياسة الثقافية عن دورها فى سد الإحتياجات الثقافية للمجتمع وإستثمار مميزاته المادية والمعنوية لصالح التنمية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، وأشارت إلى أن القبيلة أصبحت وسيلة سلطوية قمعية يحتكرها النظام لصالح بقاء السلطة، وتشكل القبيلة المرتكز الأساسى فى المجتمع الليبى المعاصر، حتى أصبحت المصدر الرئيسى لانتداب الكوادر السياسية والامنية والادارية.

إن تأثير العوامل الإجتماعية فى الإدارة المحلية يعتبر هاجس خوف للسلطات المركزية فى الدول النامية، وقد ذكره (الطعمانة، 2003) بأن السلطات المركزية تحد من منح سلطات واسعة للسلطات المحلية

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

التى تتاثر مباشرة بالمنازعات القبلية والعشائرية والطموحات الإقليمية، والذى يعتبر مدفوعاً بهاجس الخوف من تفتيت النسيج الوطنى والحفاظ على وحدة الدولة.

إن شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهمية التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية بما يعزز ثقته بنفسه، ويزيد ذلك من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وهي خطوط نحو تطوير المواطنة (ياقوت، 2011).

وبذلك الإنتماء القبلى عاملاً سلبياً ينتج عنه خلل في المشاركة الشعبية، وتقوية مصاله فئة عن فئة أخرى في المجتمع المخلي، الامر الذى ينافى القيم السياسة والإجتماعية، وبذلك لا يدفع هذا إلى الولاء للسلطة المحلية داخل المجتمع، الذى بدوره يعمل على النقسام حول المصالح وعدم الإلتفاف حول سلطة محلية واحدة.

2-3-3 العوامل الإقتصادية

تتمثل الأهداف الاقتصادية من خلال نظام الإدارة المحلية فيما يلي: 1- توفر مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وإيرادات أملاك المجالس المحلية وممتلكاتها، 2- تأسيس مشروعات اقتصادية تلائم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين فيها، 3- تنشيط الاقتصاد على المستوى المحلي سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد على المستوى الوطني، لاسيما في ظل المنافسة بين الوحدات المحلي (عتيقة، 2011).

ويمكن تقسيم العوامل الاقتصادية المؤثرة فى اللامركزية الإدارية إلى: 1- طبيعة النظام الإقتصادى فى الدولة، 2- طبيعة الإقتصاد المحلي (عثمان، 2013)، وبناءً على هذا التقسيم نستطيع أن نقيم العوامل الإقتصادية من خلال البيانات الكمية الصادرة عن المؤسسات السيادية فى ليبيا ومن بينها مصرف ليبيا المركزى، ففى الجدول رقم (2) نلاحظ أن القطاع العام هو المسيطر على الإيرادات الأكثر، وهو الإيرادات النفطية.

الجدول رقم (2): الإيرادات و المصروفات في ليبيا من سنة 2011 إلى سنة 2017

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات	**16,813.3**	**70,131.4**	**54,763.6**	**21,543.3**	**16,843.4**	**8,595.2**	**22,337.6**
الإيرادات النفطية	15,830.1	66,932.3	51,775.7	19,976.6	10,597.7	6,665.5	19,209.0
الإيرادات الغير النفطية	983.2	3,199.1	2,987.9	1,566.7	6,245.7	1,929.7	3,128.6

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

المصروفات	**23,366.5**	**53,941.6**	**65,283.5**	**43,814.2**	**43,178.9**	**28,788.4**	**32,692.0**
االتسييرية	17,580.1	36,733.0	42,598.5	26,892.0	29,196.1	21,315.8	24,131.4
التحول	0.0	5,500.0	13,276.5	4,482.4	4,411.9	1,398.3	1,887.6
الدعم وموازنة الاسعار	4,414.4	11,708.6	9,408.5	12,439.8	9,570.9	5,723.8	5,970.0
	0.372,1					32171	

المصدر: (مصرف ليبيا المركزي، 2017)

فى حين نجد أن الإيرادات الغير النفطية منخفظة جداً والفجوة كبيرة فى الشكل رقم (1)، وهذا يعكس طبيعة الإقتصاد الليبى الذى يعتمد أساساً على هيكل أحادى وهو النفط، مما يركز السلطات والمسئوليات فى السلطة المركزية، ويجعل السلطات المحلية دائماً تابعة بشكل أكبر إلى السلطة المركزية مما يحد من دورها الرئيس فى الإقتصاد المحلى الذى يعتمد على المشروعات الإقتصادية والتى تمول فى أغلبها من القطاع الخاص، بالإضافة إلى مصادر التمويل المحلى المتمثلة فى الرسوم والضرائب وإيرادات أملاك المجالس المحلية.

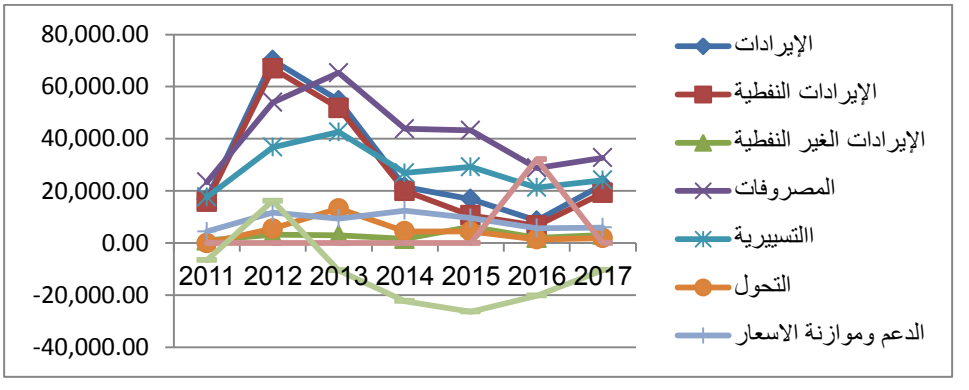

الشكل رقم (2): الإيرادات و المصروفات في ليبيا من سنة 2011 إلى سنة 2017

(مصرف ليبيا المركزى، 2017)

و نظراً للتوجهات الإشتراكية لليبيا فى السياسات الإقتصادية، فإن القطاع العام هو الذى يلعب الدور الرئيسى فى الإستثمار وإنتاج السلع والخدمات، وتم تجميد القطاع الخاص من أواخر السبعينات، حيث استثمر القطاع العام بنسبة 86% من حجم الإستثمار، بل وصل نسبة 100% فى قطاع الخدمات و93% فى قطاع الزراعة و98% فى قطاع الصناعة، وهذا يعتمد اعتماد كلى على القطاع النفطى مع انخفاض النمو الإقتصادى للقطاعات الغير نفطية، حيث كانت مساهمات القطاعات الغير نفطية فى النتاتج المحلى بـ

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

2.7% لقطاع الزراعة، 2.2 لقطاع الصناعة التحويلية، و22.5 لقطاع الخدمات العامة، وهذا يوضح الاختلال فى الهيكل الاقتصادى الليبى (شامية، 2016).

فى الدول المتقدمة تتطلب اللامركزية الاقتصادية فى الهيئات المحلية نقل كامل المسئوليات والصلاحيات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، لتصبح الخدمات التى يقدمها الحكم المحلى ملكا لمؤسسات تجارية فى القطاع الخاص، وعادة ما يعكس هذا النوع من اللامركزية مظاهر ليبرالية فى الاقتصاد الحديث مثل الخصخصة وتحرير الخدمات (طوقان، 2001).

مرت ليبيا وتحديداً فى سنة 1986 بأزمة اقتصادية حادة بعد أن هبط دخلها من النفط من 25 مليار إلى أقل من 5 مليارات، مما أدى ذلك إلى تفاقم الوضع الاقتصادى حتى انعكس ذلك على الآتى: 1- إيقاف مشروعات خطط التنمية فى ليبيا، 2- التأخر فى تسديد ديون ليبيا الخارجية، 3- ازدياد معدل البطالة الداخلية (عبيد، 2012)، وإختلال الهيكل الأقتصادى فى الدولة، يتبعه اختلال فى مؤسساتها وقدرتها على مواجهة الإقتصاد العالمى، وبالتالى وجود هيئات محلة ومنحها صلاحيات واسعة فى اختلال حقيقى فى الهيكل الإقتصادى يؤدى إلى ركود أكثر فى التنمية، وهذا ما يراه الكاتب Fried Riggs أن ضعف المحليات يكون نتيجة منطقية للتخلف الذى تعيشه الدولة وبذلك فإن منح صلاحيات ومسئوليات واسعة وإستقلال للمحليات فى ظل ظروف التخلف يؤدى إلى الركود أكثر منه إلى التنمية (الطعمانة، 2003).

ومن حيث دعم البلديات تأسيس المشاريع الصغرى والمتوسطة فى ليبيا فالتقرير السنوى 2016 يبين بالتفصيل مراكز الاعمال والحاضنات التى تم تأسيسها والنشاطات التى قامت بها هذه المراكز والحاضنات، وعدد المشاريع التى تم دعمها من خلال الامكانيات المتاحة، ففى التقرير صفحة (3) يظهر عدد المراكز والحاضنات إلى (6) وهى مركز أعمال طرابلس، مركز أعمال بنغازى، مركز أعمال مصراتة، مركز ذوى الاحتياجات الخاصة، الحاضنة الزراعية وحاضنة تقنية المعلومات، حيث أن هذا العدد يعتبر محدود جداً على مستوى الدولة الليبية، كما يظهر فى هذا الجدول عدد الزوار الذين تم تقديم الخدمات لهم يصل إلى (395) زبون.

وتظهر المشاريع التى تم انجاز الدراسات المتطلبة والتى مازالت تحت الانجاز إلى (85) مشروع، وهو عدد ظئيل جداً مقارنة بالزبائن الذين تم تقدمهم للمراكز والحاضنات، وتمثل هذه النسبة (21.5%)، والتى تعتبر أقل من النصف بكثير، مما يدل على أن القطاع الخاص وزنه ضئيل جداً في الإقتصاد المحلى، ولا يحظى بإهتمام من قبل السلطات المحلية أو المركزية لملأ الفراغ الإقتصادى المحلى الذى بدوره يعتبر رافداً لتمويل الهيئات المحلية في الأقاليم، والحد من المركزية، وبهذا تتقيد السلطات التنفيذية المحلية بالتمويل المركزى والرقابة المركزية.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

2-3-5 العوامل القانونية

وجود تشريعات واضحة المعالم تحدد الوظائف لكل من المحليات والحكومة المركزية تعزز المشاركة لكل من المواطنين والقادة المحليون في إدارة المرافق العامة والمحلية (الطعمانة، 2003)، والبناء الهندسي للإطار القانوني والمكون من التشريع الدستوري في رأس الهرم والتشريعات العادية في أوسطه والتشريعات الثانوية في قاعه، وما يترتب عليه من تسلسل هرمي للصلاحيات والمسؤوليات الإدارية، يقدم صورة أفضل لإدارة الحكم المحلي في ظل نظام لامركزي .أن النص على وجود مثل هذا النظام أو تبنيه هو مسألة سهلة، لكن عملية إدارته والرقابة على أعمال المؤسسات المشاركة فيه مسألة غاية في الصعوبة، ومن هنا لا بد من تحديدها والنص عليها مسبقاً (طوقان، 2001).

إن تصميم الإطار القانونى على أساس الفصل بين السلطات يضمن تحديد دور المؤسسات المركزية واللامركزية دون حدوث أى تضارب أو تداخل فى السلطات والمسئوليات، وبذلك يتحدد القانون فى الإدارة المحلية انطلاقاً من القانون الأساسى (الدستور) الصادر من الشعب، ثم القانون العام الذى ينظم الإدارة المحلية الصادر من السلطة التشريعية، ثم اللائحة التنفيذية التى تصدر من السلطة التنفيذية (الحكومة)، ثم القرارات التى تصدر من الوحدات المحلية.

قد ظهرت مشكلة تدنى تطبيق الإدارة المحلية فى التقرير السنوى 2014 الصادر عن المجلس البلدى غريان بأنه لم يتم تفعيل بعض بنود قانون الإدارة المحلية رقم (59) و لائحته التنفيذية وعلى رأسها لائحة الرسوم المحلية المنصوص عليها فى المادة (52)، الأمر الذى أدى الى وجود مشاكل فى تطبيق الإدارة المحلية، وفى دراسة (الناجح، 2018) أن مسار الانتقال نحو اللامركزية الادارية يواجه كثيراً من العوائق منها صدور قانون رقم (9) لسنة 2013م الذى دمج اختصاصات المحافظات بالبلديات، وهذا ناتج عن عدم تطبيق نظام الادارة المحلية الذى ينص على تقسيم ليبيا إلى محافظات وبلديات ومحلات، كذلك عدم إقرار قانون الميزانية العامة لأكثر من ثلاثة سنوات الامر الذى أدى إلى معاناة المواطن من تردى تقديم الخدمات المحلية.

2-4 النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

من خلال استعراض البيانات والمعلومات وإستنباطها توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- ليبيا مازالت في مرحلة انتقالية الامر الذى يقف عائقا في الاستقرار السياسى.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

ب- تعدد شكل الدولة في مراحل متعددة الامر الذى ادى إلى اضطراب الادارة المحلية.

ج- وجود العنف السياسى تباعاً لتردى الوضع الأمنى.

د- يميل المجتمع في ليبيا إلى الإنتماء القبلى الذى له امتدادات جغرافية.

هـ- تغييب الهوية الوطنية في الأنظمة السابقة وطمس التنوع الثقافى والروح الوطنية.

و- طبيعة النظام الإقتصادى في ليبيا هو نظام أحادى يعتمد على القطاع العام.

ز- مستوى الإقتصاد المحلي متدنى جداً وهو في بداية تكوينه من خلال المشاريع الصغرى والمتوسطة.

ح- لم يتم تفعيل مواد قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012 بالكامل.

ط- صدور بعض القوانين الإضطرارية مثل قانون رقم (9) لسنة 2013م الذى أخل بإختصاصات الإدارة المحلية.

ثانياً: التوصيات

أ- الخروج من المرحلة الانتقالية فى النظام السياسي إلى مرحلة دستورية دائمة.

ب- معالجة الجانب الأمنى فى ليبيا لضمان الإستقرار السياسى والإجتماعى.

ج- الإتجاه إلى التنمية السياسية والإجتماعية لتقوية الهوية الوطنية والحد من الإنتماء القبلى.

د- العمل على مشاريع التنمية الإقتصادية ودعم القطاع الخاص لتحقيق الإستقلالية فى الإقتصاد المحلى.

هـ- تفعيل قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012 بشكل كامل.

المراجع

أولاً: الكتب العلمية

[1] بربر، كامل (1996) نظم الإدارة المحلية دراسة مقارنة، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

[2] شمبش، على محمد (1996) العلوم السياسية، ط5، مكتبة الانوار العلمية، بنغازى.

[3] المبيضين، الطراونة وعبدالهادى، صفوان، حسين، توفيق (2011) المركزية واللامركزية فى تنظيم الادارة المحلية، ط1، دار اليازورى العلمية للنشر والتوزيع، عمان الاردن.

[4] المعانى، أيمن عودة (2013) الادارة المحلية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن.

[5] نصرالله، حنا (2002) الادارة العامة "المفاهيم والتطبيقات"، دار زهران، عمان الاردن.

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

ثانياً: الدوريات العلمية

[1] إبراهيم، ريما (2017) السياسات الثقافية فى ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، طرابلس – ليبيا.

[2] أمينة، قصراوى (2012) إدارة المناطق العربية الفلسطينية فى إسرائيل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

[3] البرنجزى وبن حسين، أحمد محمد فهمى، وفاء جثير مزعل (2017) البيئة الخارجية الخاصة وأثر تحليلها في منح الائتمان المصرفي بحث تطبيقي في مصرفي الرافدين والرشيد، مجلة جامعة ذي قار المجلد 12 .العدد 3 .ايلول2017 ، العراق.

[4] بسيكرى، السنوسى (2013) الطرح الفيدرالى فى ظل الدولة المأزومة، مجلة الملف الليبى، المجلد الاول– العدد الثانى، منشورات المركز الليبى للبحوث والتنمية، طرابلس.

[5] بن واضح، الهاشمى (2014) تأثير متغيرات البيئة الخارجية على أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة عباس فرحات سطيف1، الجزائر

[6] الجزار، حجازى عبدالحميد (2013) العوامل الإقتصادسة وعدم الإستقرار السياسى فى والكويت، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 63 – 64، صيف – خريف 2013.

[7] حافظ، حنان محمد (2009) "نظام الادارة المحلية والتنظيم السياسى القبلى دراسة ميدانية فى محافظة مرسى مطروح"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر

[8] داودى، الطيب (2007) أثر تحليل البيئة الخارجية والداخلية في صياغة الاستراتيجية، مجلة الباحث، جامعة خيضر بسكرة، العدد 05/ 2007م.

[9] دياب، على محمد (2012) مفهوما الاقليم وعلم الاقاليم من منظور جغرافى بشرى، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28 العدد الثانى، دمشق.

[10] رمضان، ريم (2013) عناصر البيئة الخارجية وعلاقتها بالنية الريادية لطلاب الجامعات باستخدام المرصد العالمي لريادة الأعمال، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد – 29 العدد الأول– 2013.

[11] الزغبى، خالد سمارة (2008) تنظيم السلطة الإدارية، ورقة عمل مقدمة فى ملتقى "الحكم المحلى والبلديات فى ظل الادوار الجديدة للحكومة"، الشارقة–الامارات.

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

[12]شامية، عبدالله (2016) السياسات الإقتصادية والعامة ومتطلبات النجاح، المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، مايو 2016، طرابلس، ليبيا.

[13]الطعمانة، محمد محمود (2003) نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)، الملتقى العربي الأول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، صلالة – سلطنة عمان.

[14]عبدربه، هدى محمد محمد (2016) البيئة الخارجية وأثرها على أداء المشروعات الصغرى والمتوسطة، دراسة تحليلية على بعض المشروعات الصغرى والمتوسطة بمدينة طرابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.

[15]عتيقة، كواشى (2011) اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدى مرباح– ورقلة، الجزائر.

[16]العزام، عبدالفتاح محمود عسود (2007) العوامل المؤثرة على السلوك الشرائى لطلبة الجامعات الأردنية فى إقتناء الهواتف الخلوية دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، الأردن

[17]على، عبدالباسط محمد عبدالسلام (2016) دور اللامركزية فى تطبيق نظام الإدارة المحلية دراسة تطبيقية على المجالس البلدية بالمنطقة الغربية من ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية المحاسبة، جامعة الجبل الغربى، ليبيا

[18]الكيلانى، ساسى (2012) البيئة الخارجية (العوامل الثقافية والإجتماعية) وأثرها فى النشاط التسويقى، دراسة تطبيقية بالشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.

[19]مادى، خالد عمر(2014) مؤسسات المجتمع المدني ودعم ثقافة الإدارة المحلية في ليبيا، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 6 يوليو 2014.

[20]محمد، إبراهيم حمد محمد (2008) أثر العوامل الإجتماعية فى جنوح الأحداث دراسة ميدانية على محافظات غزة (مؤسسة الربيع)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانسة، المجلد 10 – العدد 2 A.

[21]المريخى، نور ابراهيم صقر(2007) الادارة المحلية فى قطر دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة القاهرة، مصر.

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

[22]معاوى، وفاء (2010) "الحكم المحلى الرشيد كآلية للتنمية المحلية فى الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر.

[23]الناجح، ياسين محمود (2018) النظام القانونى للحكم المحلي في ليبيا قراءة تحليلية نقدية لقانون الإدارة المحلية رقم 59 لسنة 2012م، مجلة الجبل للعلوم التطبيقية والإنسانية، العدد الأول يونيو 2018.

[24]ياقوت، قديد (2011) الاستقلالية المالية للجماعات المحلية "دراسة حالة ثلاثة بلديات"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابى بكر بلقايد– تلمسان– الجزائر.

ثالثاً: التقارير

[1] التقرير السنوى الأول لأعمال المجلس البلدى غريان/ 2014م

[2] التقرير السنوى مصرف ليبيا المركزى، 2017م.

[3] الحكم المحلي والخدمات في ليبيا (2017|) المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، تقرير شهرى على الحالة الليبية فبراير/ 2017م

[4] طارق طوقان (2001) حول اللامركزية والحكم المحلى في فلسطين"، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة التقارير القانونية (22)، فلسطين.

رابعاً: شبكة الإنترنت

[1] بالروين، محمد (2011) مشروع اعادة هيكلة التقسيمات الإدارية، صحيفة المنارة http://almanaramedia.blogspot.com/2011/06/blog-post_3965.html

[2] الكيخيا، منصور محمد (2013) مقترح التقسيم الإداري في ليبيا، مجلة المواطنة، السنة الثالثة – العدد الأول، **(http://www.muwatanah.org/journal/03-fall**

[3] عبيد، منى حسين (2012) أبعاد تغيير النظام السياسى فى ليبيا، مجلة العراقية للمجلات الأكاديمية، العدد الحادى والخمسون. https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64588

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية